«جلوبل فاينانس»: «الوطني» أفضل بنك للتمويل التجاري

للمرة السادسة على التوالي، فاز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت للعام 2014، وذلك في استبيان مجلة جلوبل فاينانس السنوي حول أفضل البنوك العالمية في مجال التمويل التجاري بناء على آراء مئات الخبراء والمحللين في قطاع التجارة وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم.

وقد جرى تسليم الجوائز في احتفال خاص أقيم في لندن بحضور حشد من كبار المصرفيين ورجال الاقتصاد والأعمال والإعلاميين.

وقد تسلم الجائزة نيابة عن البنك مدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي الدجاني.

وقالت جلوبل فاينانس إن بنك الكويت الوطني في قائمة البنوك العالمية التي توفر أفضل الحلول لتلبية احتياجات الشركات لتمويل مبادلاتها التجارية العابرة للحدود.

وقد جرى اختيار أفضل بنوك العالم في التمويل التجاري بناء على ما توفره من حلول لتلبية احتياجات الشركات لتمويل مبادلاتها التجارية العابرة للحدود.

وأكدت ان بنك الكويت الوطني هو أفضل بنك للتمويل التجاري استنادا إلى حجم التمويل الممنوح للمبادلات التجارية والانتشار الجغرافي وجودة خدمة العملاء وتنافسية الأسعار، إلى جانب الأنظمة التقنية الأكثر تطورا المعتمدة. كما اعتمدت «جلوبل فاينانس» في تقييمها على آراء.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأوسع شبكة فروع محلية وعالمية تصل إلى 170 فرعا في 4 قارات حول العالم وتغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف ونيويورك والصين وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

فوزي الدجاني يتسلم جائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت 2014

«الأهلي»: 35,4 مليون دينار أرباحاً صافية بنمو 18٪

أحمد يوسف بهبهاني

81,5 مليون دينار أرباحا تشغيلية

التوصية بتوزيع 13٪ نقداً على المساهمين

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية بلغت 81,5 مليون دينار في حين بلغت الأرباح الصافية 35,4 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتمثل نموا بنسبة 18٪ بالمقارنة مع أرباح العام الماضي، في حين بلغت ربحية السهم 22 فلسا. وارتفع إجمالي الأصول إلى 3,19 مليار دينار بـ 7٪، كما ارتفعت ودائع العملاء إلى 1,95 مليار دينار بنسبة 6٪، وارتفعت حقوق المساهمين إلى 540,8 مليون دينار بنسبة 5٪.

وقد تمت ترجمة هذا النمو في الأداء إلى ارتفاع العوائد على الأصول بلغت نسبتها 1,15٪ وارتفاع العوائد على حقوق المساهمين إلى 6,70٪.

وقد تحسنت جودة الأصول ومعدلات تغطية المخصصات بشكل كبير بالمقارنة مع عام 2012. كما ظل معدل كفاية رأس المال قويا وفعالا عند نسبة 26,93٪ متجاوزا مستويات القطاع المصرفي.

وفي ضوء هذه النتائج الجيدة أوصى مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية للبنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 13٪ (أي ثلاثة عشر فلسا لكل سهم) على المساهمين المسجلين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية للبنك والجهات المختصة.

وفي تعقيبه على هذا الأداء المالي للبنك خلال عام 2013، صرح رئيس مجلس الإدارة أحمد يوسف بهبهاني بقوله: «تعكس هذه النتائج الأداء القوي للبنك على جميع المستويات مع نمو في جميع مؤشرات الأعمال الرئيسية على الرغم من التحديات التي شكلتها الظروف الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والدولي. كما أن الإدارة الحصيفة للميزانية وإستراتيجيات تنويع الدخل عززت القدرة على ارتفاع الأرباح وتحسن معايير الربحية والتي ساهمت جميعها في تحقيق هذه النتائج، ونحن مستمرون في تحسين كفاءاتنا التشغيلية ومراقبة وخفض المصاريف».

أما عن المخصصات، فقد أوضح البهبهاني بأن البنك مستمر في سياساته التحفظية في زيادة تغطية المخصصات الاحترازية لمواجهة أي ظروف اقتصادية غير متوقعة، كما أن ممارسات إدارة المخاطر قد أصبحت أكثر فاعلية وتركيزا. وعلى الرغم من أننا حققنا نجاحا ملحوظا في خفض نسبة القروض غير المنتظمة إلى النصف تقريبا، إلا أننا مستمرون في جهودنا لتخفيض تلك النسبة.

إن معدل كفاية رأسمالنا القوي الذي يعتبر أعلى معدل بالمقارنة مع البنوك المحلية والدولية المنافسة يعطينا القدرة الكبيرة والمرونة اللازمة للتوسع في عملياتنا، وهي نقطة قوة توفر لنا أساسا قويا للنمو في السنوات القادمة، ولدينا بالفعل بعض المؤشرات الواضحة والتي تتمثل في زيادة الائتمان خلال النصف الأخير من عام 2013 مع طرح المزيد من المشاريع الحكومية ضمن خطة التنمية.

أما عن التصنيف الائتماني للبنك، فقد حافظ البنك على تصنيفاته الائتمانية بالدرجة الاستثمارية حسب تصنيف وكالات التصنيف العالمية مثل موديز وفيتش، وهو تأكيد من هذه الوكالات العالمية على قوة المركز المالي للبنك، والاحتياطي الجيد لتغطية هبوط القيمة ومرونة الإيرادات في بيئة تشغيلية لا تتعرض لضغط كبير مما يثبت القوة الكامنة لدى البنك والقدرة والمرونة على تحقيق الأرباح، مع استقرار مصادر التمويل ووضع السيولة. وعلى الجانب الرقابي، التزم البنك بتطبيق تعليمات الحوكمة الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، كما اتخذ الخطوات المطلوبة للالتزام بالتعليمات الجديدة فيما يتعلق بقانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية (FATCA) وبازل 3 حال تطبيقها.

وفي نهاية حديثه، أكد رئيس مجلس الإدارة بأن أوضاع البنك من الناحية المالية والإدارية ممتازة بحيث تؤهله للمساهمة في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى الاستفادة من فوز دبي بإقامة معرض إكسبو الدولي-2020 بتمويل الكثير من المشاريع في الإمارات العربية المتحدة. كما قام البنك بإعداد الإستراتيجيات الهادفة إلى

صندوق الرائد للاستثمار الأفضل بين الصناديق الكبيرة الحجم

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن تحقيق صناديق الشركة المحلية والعربية أرباحا جيدة في 2013 بالمجمل، بنسب تتفوق على نظيراتها من الصناديق المحلية والعربية.

وذكر مدير أول إدارة الصناديق والمحافظ المحلية والعربية عبدالله سليمان النصرالله، أن صندوق الرائد للاستثمار تمكن من تحقيق أرباح جيدة في 2013، حيث حقق الصندوق عوائد تقارب 8٪ خلال 2013 بمعدل عائد أرباح منذ التأسيس بلغ 265٪. وأضاف أن صندوق الرائد يستثمر في أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعد من أكبر الصناديق الاستثمارية المحلية حجما، حيث يبلغ رأسمال الصندوق 163 مليون د.ك، مبينا أن قدرة الصندوق على تحقيق هذه العوائد الجيدة، وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة في الكويت وتحديدا في سوق الأوراق المالية يرجع إلى قدرة إدارة الصندوق على اختيار أسهم الشركات المميزة القادرة على تحقيق عوائد أعلى من معدل عوائد السوق.

وقال ان إدارة الصناديق والمحافظ المحلية والعربية قامت بإعادة هيكلة صندوق الكويت الاستثماري خلال العام الماضي ليصبح مجاله الاستثماري هو الشركات المدرجة في البورصة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبين أن الصندوق الذي يبلغ حجمه 25 مليون دينار تمكن بعد إعادة الهيكلة هذه من تحقيق عائد بنسبة 6,24٪ في 2013.

أما بالنسبة لصندوق الأثير الاستثماري فحقق عائدا بنسبة 7,56٪، حيث إن هذا الصندوق متخصص في الاستثمار في قطاع الاتصالات على مستوى العالم العربي وحجمه يبلغ 9 ملايين دينار، مشيرا إلى أن الصندوق تمكن من الحفاظ على استقراره في الأعوام الماضية بالرغم من تقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية في عدد من الدول العربية التي ينشط الصندوق في أسواقها المالية. وحول خطط العام الجديد، صرح النصرالله بأن الكويتية للاستثمار تخطط لطرح منتجات استثمارية جديدة خلال العام الحالي.

وعن توقعات الشركة الكويتية للاستثمار لـ 2014، ذكر النصرالله أنه من المتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي على السوق نتيجة التسويات التي تمت بين البنوك والشركات المدينة، وهو ما سينعكس إيجابا على مخصصات البنوك التي يتوقع أن تنخفض خلال العام الحالي. كما أننا بدأنا نرى التحسن في ميزانيات الشركات المدرجة بشكل عام، حيث أصبحت ميزانيات معظم الشركات أفضل بكثير من السنوات السابقة. وبين النصرالله أن نسبة كبيرة من الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية تتداول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية، وهو ما يفيد بوجود فرص حقيقية للمستثمرين فيه.

عبدالله النصرالله

6,7 ملايين دينار صافي أرباح «دبي الأولى»

أعلنت شركة دبي الأولى عن نتائجها المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وذلك في أعقاب اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد أول من امس. وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري إبراهيم الصقعبي، استطاعت الشركة ان تحقق قفزة في أرباحها الصافية بنهاية العام 2013، بلغت 6,7 ملايين دينار، وذلك بفضل تركيزها على الإيرادات التشغيلية الناجمة عن بيع مشاريعها العقارية، وتأجير عدد آخر من المشاريع المدرة للدخل، حيث بلغ إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية بنحو 5,3 ملايين دينار في نهاية العام 2013 مقارنة بـ 2,8 مليون في العام 2012 وبزيادة بلغت نسبتها 92٪، في حين ارتفعت إيرادات المشاريع المبيعة إلى 3,8 ملايين دينار في 2013 مقارنة بـ 1,6 مليون في العام 2012 وبقفزة بلغت نسبتها 135٪، محققة أرباحا صافية بواقع 6,7 ملايين دينار وبربحية سهم بلغت 6,73 فلوس للسهم الواحد.

وأضاف الصقعبي ان النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة ترجع إلى نجاحها في استكمال وتسليم وبيع عدد كبير من وحداتها العقارية القائمة في دبي والمتمثلة في قلل سكنية في مشروع «ذا فيلا» الواقع في دبي لاند، علاوة على نجاحها في بيع مساحات مكتبية في مشروع «ذا بيزنس افنيو» الواقع في بحيرات الجميرا.

وأكد ان دبي الأولى استطاعت تحقيق نسبة إشغال فاقت الـ 88٪ في مشروع «سكاي جاردنز» الواقع في مركز دبي المالي العالمي.

وفي استعراضه للمزيد من البيانات المالية للشركة أكد الصقعبي ان الشركة تمتلك أصولا قوية بلغت قيمتها 72,6 مليون دينار في نهاية العام 2013، مقارنة بـ 66,4 مليون دينار في العام 2012، وذلك مقابل إجمالي مطلوبات بواقع 13,8 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بـ 15,2 مليون دينار، وذلك بعد أن نجحت الشركة في تخفيض مصاريفها التمويلية وتحويل التزاماتها القصيرة إلى التزامات طويلة الأجل ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث كانت الشركة قد نجحت في سنوات سابقة في أخذ مخصصات كبيرة فاقت قيمتها الـ 40 مليون دينار مما كان له بالغ الأثر في تخليص الميزانية من أي تبعات مالية.

واختتم قائلا ان دبي الأولى تعتبر من أنجح الشركات التابعة والمملوكة لشركة المزايا القابضة بنسبة تفوق الـ 91٪ والتي تحرص المزايا كل الحرص على تأمين نجاحاتها والصعود بها إلى مراتب أعلى بين الشركات العقارية الكبرى في المنطقة الخليجية والعربية، لاسيما بعد ان استطاعت أن تتبوأ مكانة راسخة وموقعا ثابتا بين الشركات التي استطاعت تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

إبراهيم الصقعبي